ICFS

المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

مفاهيم

الأسس العلمية للمعرفة



الأمن الاقتصادي

إعداد

أحمد سمير

www.icfsthinktank.org



مفاهيم

الأسس العلمية للمعرفة

سلسلة شهرية تركز على التحليل العلمى الموضوعى لمضمون وأبعاد أهم المصطلحات الشائعة ذات العلاقة بالقضايا المرتبطة بالتطورات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر أو القضايا الداخلية محل الجدل العام والتى يشوب مفاهيمها الكثير من الالتباس وذلك على قاعدة الأسس العلمية للمعرفة والتى تسهم فى التقييم الرشيد للمواقف.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح ـ (مركز تفكير) ـ تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية .

الأمن الاقتصادي

إعداد
أحمد سمير

التعريف بالكاتب

أحمد سمير

- مدير وحدة التدريب المتقدم والتعاون البحثي بالمركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

تقديم

لاشك أن "الأمن" مفهوم أساسي في التكوين النفسي للفرد أو للشعوب، فهو الركيزة الأولى والأساسية التي يقوم عليها البناء النفسي سواء بالنسبة للفرد أو للجماعة أو للدولة أو على مستوى العالم، ولذلك ذكره الله تعالى في كتابه الكريم حيث تقول الآيه الكريمة "وأمنهم من خوف".

ومعنى ذلك أن الأمن هو المضاد للخوف فأى إنسان يشعر بالخوف فهو إذن يفتقر إلى الشعور بالأمن.

ويتنوع مفهوم الأمن من السياسي إلى الاقتصادي إلى النفسى إلى الصحي إلى كل ما يمس الفرد في حياته من مصادر التهديد – وهى عديدة – تصارع الفرد في حركة مستمرة دائمة.

ولعل الأمن الاقتصادي أيضاً يلعب الدور الكبير في استقرار مفهوم الأمن والبعد عن الخوف من فقدان الدعم المادي أو الوظيفي على مستوى الفرد، أو فقدان ومحدودية الموارد ومصادر الثروة على مستوى الدولة.

ولقد استطاع الباحث أن يقدم عملاً متميزاً يشير به إلى أهمية مفهوم الأمن بصفة عامة ومفهوم الأمن الاقتصادي بصفة خاصة من جميع جوانبه، كذلك الإشارة إلى المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الاقتصادي، ومن ثم إلقاء الضوء على بعض الظواهر العالمية والمنظمات الدولية المؤثرة عليه في المجتمع الدولي، كما يحمل الإصدار في طياته إمكانية التغلب عليها.

أسرة التحرير

إبريل ٢٠١٢

مقدمـة

ترك التطور التاريخي وتعقد الحياة الإنسانية بصمات كبيرة وعديدة على مفهوم الأمن والذي أصبح بدوره أيضاً مركباً ومعقداً، فتطور هذا المفهوم ليشمل أكثر من جانب ليعكس التطور المفاهيمي والفكري والتغير المتسارع الذي شهدته الإنسانية عبر مراحلها التاريخية وخصوصاً مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن إحدى سمات هذا التطور بات تحقيق الأمن مسألة لم تعد تختص بها القوة التقليدية للدولة وحدها، بل دخل على الساحة العديد من المؤثرات والفاعلين سواء من داخل أو خارج الدولة، وهذا يفرض على الدولة طريقة مختلفة في التعامل مع التهديدات الأمنية المختلفة.

هذا التركيب والتعقيد والتداخل بين الدولة والفاعلين الجدد طور من عناصر المنظومة الأمنية للدولة التي أصبحت تضم العديد من المفاهيم الأمنية الجديدة مثل الأمن الاقتصادي، ويأتي هذا المفهوم في مقدمة أهداف الحكومات والمجتمعات والأفراد على حد سواء، حيث يعد البعد الاقتصادي أحد الأبعاد الهامة التي بدونها لا يتحقق الأمن في أى دولة، ومن ناحية اخرى لا يمكن أن يتصف أى اقتصاد بالفعالية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمان الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي؛ حيث يكون بمقدرة المواطنين الحصول على حاجتهم الأساسية والاستجابة لتحديات الحياة، ويتمكنوا من تنمية إمكاناتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أماناً واستقراراً وفقا لقدراتهم وتطلعاتهم.

وتتناول هذه الدراسة مفهوم الأمن الاقتصادي، من خلال إلقاء الضوء على الإطار النظري لهذا المفهوم، أنواعه، كيفية قياسه، معوقات تحقيقه، والآثار الناجمة عن عدم تحقيقه، ودور الحكومات والأفراد والجهات المختلفة لتحقيق الأمن الاقتصادي، مع إلقاء الضوء على بعض الظواهر العالمية والمنظمات الدولية المؤثرة عليه في المجتمع الدولي.

أولاً: الإطار المفاهيمي

قبل تناول مفهوم الأمن الاقتصادي، لابد من الإشارة لمفهوم الأمن وأهم تعريفاته وإرتباطه بالاقتصاد والتنمية كمدخل أصيل لفهم مصطلح الأمن الاقتصادي، مع الإشارة لمفهوم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية التي تواجه الإنسان.

(أ) مفهوم الأمن

كلمة الأمن لغوياً المراد بها ضد الخوف، أما إصطلاحاً فهو شعور الإنسان بالسكينة والطمأنينة على حاجاته الدنيوية، فالأمن محله القلب أساساً، والصورة التي ينتجها خارجه هى السلام، كما ان مفهوم الأمن مقترن بالعديد من المصطلحات اخرى مثل السلامة والاستمرارية، ولقد تم تعريف الأمن كمطلب قومي في دراسة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦.

وعن تطور مفهوم الأمن، فقد تطور طبقاً لتغير نمط العلاقات الدولية، فتحول تحولاً خاصة منذ نهاية الحرب الباردة من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري والتركيز علي الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وخاصة في ظل وجود فاعلين اخرين غير الدولة، مثل جماعات المصالح، الأحزاب التي تعددت على أسس وثوابت الديمقراطية، والشركات متعددة الجنسية التي زاد دورها خاصة بعد ظهور العولمة، وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، أي انه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه أو تحييده وإحتوائه.

ومن إحدى تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف "باري بوزان"، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، وهو يعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، والأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً، بينما يراه "آرنولد ولفرز" - وقد نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين- بأن الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب

الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم، وهى المعنية ببقاء الدولة والتي تقوم على عدة محاور منها الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الاستقرار والرفاهية الاقتصادية، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية .. إلخ.

ومن وجهة نظر "هنري كسنجر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن الأمن يعني: "أى تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"، أى الهدف الأسمى هو الحق في البقاء والاستمرار، ومن منظور اخر يراه "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه جوهر الأمن، أن الأمن يعني التنمية، والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنها جزء منه ومندرج ضمنه، فالأمن هو التنمية والتطور، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد الأمن، وهنا تم التركيز على المفهوم الشامل للأمن ليتضمن المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها وحتمية مواجهتها، فلا يمكن حصر الأمن في الجانب الردعي والعسكري فقط بدون توفير المقومات والسلوكيات التي تضمن بقاء الدولة خاصة مع تزايد أنواع التهديدات الأمنية الراهنة. ومن أقرب التعريفات المؤيدة لهذا الاتجاه تعريف لورنس كرانز، وج. ناي: "الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية".

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم (في سورة قريش) في قوله تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ *الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ)، ومن هنا نلحظ أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

لذلك مثل تطور العلاقات الدولية، ونتيجة للتفاعلات الديناميكية داخل المجتمع الدولي وبين الفاعلين في داخله، توسيع حالة الأمن لتشمل المخاطر والتهديدات الجديدة التي تتجاوز الهجوم العسكري، وولدت مفاهيم اخرى مثل الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن المعلوماتي، الأمن الإنساني، الأمن المائي،

والأمن البيئي وما غيرها من مفاهيم، والتي أصبحت محور الاهتمام في عصرنا الحالي.

(ب) مفهوم علم الاقتصاد

يتعلق علم الاقتصاد بصورة مباشرة بحياة الإنسان إذ يساعد على فهم الطريقة التي ينسق بها المجتمع بين إمكانياته وحاجاته المختلفة، فالإنسان يواجه باستمرار الاختيار بين قرارات اقتصادية مختلفة، حيث أن حاجات الإنسان متنوعة وموارده محدودة لذلك تظهر الحاجة إلى تطبيق علم الاقتصاد والذي يهدف إلى إشباع أكبر قدر من حاجات ورغبات الإنسان في حدود موارده المحدودة، وكمصطلح (اقتصاد) لغوياً يعني التوسط بين الإسراف والتقتير (جاء في مختار الصحاح: "القصدُ بين الإسراف والتقتير يقال فلان مُقتصدٌ في النفقة").

تعددت التعاريف حول علم الاقتصاد إلا أن التعريف الأعم والأشمل لخصائص الاقتصاد الحديث المعاصر هو تعريف ليونيل روبنز "الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات". ومن ناحية اخرى يعتبر علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج بهدف إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعدد، ويتبين لنا مما سبق أن هناك حقيقتان اقتصاديتان تتواجد في أي مجتمع بشري، وأدى اجتماعهما إلى نشأة المشكلة الاقتصادية التي أدت بدورها إلى نشأة علم الاقتصاد الذي يدرس هذه المشكلة، وهما:

١- تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها واستمراريتها:

إن حاجات الإنسان متعددة، تتكرر وتتجدد، تتزايد باستمرار مثل الحاجة للطعام، الشراب، المسكن، العلاج، ....الخ، وإشباع هذه الحاجات يتطلب إنتاج سلع وخدمات لتكفي هذه الحاجات المتكررة. مع الوضع في الإعتبار تزايد عدد السكان، فطبقاً

لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "FAO" أنه من المتوقع وصول عدد سكان العالم إلى 8.2 مليار بحلول 2030، حيث يتعين إطعام 1.5 مليار شخص إضافي يعيش 90% منهم في البلدان النامية.

٢- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

تعرف الموارد الاقتصادية بأنها تلك العناصر النافعة للإنسان الموجودة في محيطه؛ وهى التي لها القدرة على إشباع حاجات الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتنقسم الموارد إلى موارد حرة مثل الشمس والهواء، الموارد الاقتصادية وهى موارد محدودة وغير كافية لإشباع كل الحاجات الإنسانية أى أنها تتميز بالمحدودية والندرة النسبية، وتشمل الموارد الطبيعية، الرأسمالية، والبشرية.

وبناء على ما سبق، تكمن أركان المشكلة الاقتصادية في ثلاثة أسئلة:

س١: ماذا ننتج؟ أى ماذا ينتج المجتمع من السلع و الخدمات بواسطة الموارد المتاحة لديه.

س٢: كيف ننتج؟ أى تحديد طريقة الإنتاج حيث أن طرق الإنتاج متعددة ويجب اختيار الطريقة التي تحقق أقل تكلفة.

س٣: لمن ننتج؟ أى من الذي سيستفيد من هذا الإنتاج و كيفية توزيعه على أفراد المجتمع.

وتختلف الإجابات على هذه الأسئلة باختلاف المجتمعات ووفقاً للأنظمة الاقتصادية الموجودة فيها والسياسات الاقتصادية والمالية المتبعة بها.

ويتضح من العرض السابق أن المشكلة الاقتصادية تنشأ نتيجة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، ومن ناحية آخرى قد تتوافر الموارد الاقتصادية ولكن نظراً لسوء إدارتها وسوء التوزيع أو حتى الفساد المستشري في قطاعات الدولة والذي يؤدي بالضرورة لنفس الإشكالية وهى عدم حصول أفراد المجتمع على حاجتهم الأساسية اللازمة للعيش، وهو ما ينتج عنه عدم الشعور بالاطمئنان لدى الفرد من

حيث تلبية حاجاته الأساسية وحق العيش حياة كريمة، وهو ما يعرف بإنعدام الأمن الاقتصادي.

(جـ) مفهوم الأمن الاقتصادي:

عند تعريف الأمن الاقتصادي يجب الوضع في الحسبان المتغيرات الاقتصادية التي تتغير بتغير التطور التكنولوجي وتطبيقاته، والتي تؤثر بدورها في تغير عناصر الإنتاج وطرق إدارتها واستخدامها، لذلك الاقتراب من مفهوم الأمن الاقتصادي ومحاولة تعريفه قد يواجه صعوبة نظراً للمتغيرات والتطورات المتسارعة التي تطرأ على الساحة العالمية، فهذا المفهوم لم يكن متداولاً في الماضي بالشكل الذي كما هو عليه الآن، ومن ناحية اخرى قد تتغير عناصره في المستقبل، لتتغير عناصر هذا المفهوم.

لكن في النهاية تم الاتفاق ضمنياً على أساس مفهوم الأمن الاقتصادي، فقامت الأمم المتحدة بتعريفه على أنه "ان يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة"، أى يتمثل ببساطة في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاته الأساسية، وهى: الغذاء، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم. وتعرفه اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه الظروف التي تغطي للفرد أو للأسرة أو المجتمع جميع الحاجات الأساسية والنفقات الإجبارية على نحو مستدام طبقاً لمعاييره الثقافية، وهذه الحاجات تتضمن الطعام، المأوى، الخدمات الصحية، التعليم.

ومن ناحية اخرى قد عرفه برنامج الأمن الاقتصادي والاجتماعي "SES" التابع لمنظمة العمل الدولية على أساس الضمان الاجتماعي، وهو "حق الحصول على الحاجات الأساسية للبنية التحتية المتعلقة بالصحة والتعليم والمسكن، والمعلومات، والحماية الاجتماعية، وكذلك الأمن ذات الصلة بالعمل"، ومن هذا

التعريف تؤكد المنظمة أن مفهوم الأمن الاقتصادي يقوم على أساس الضمان الاجتماعي للفرد الذي يقوم على "العمل"، وهو الذي يوفر الأمن الاجتماعي والاقتصادي للفرد، وتم التركيز على ٧ عناصر خاصة بـ "الأمن ذات الصلة بالعمل" الذي تعتبره المنظمة أساس الأمن الاقتصادي، وهذه العناصر كالآتي:

- أمن الدخل: الحصول على دخل مناسب سواء في صورة نقود أو خدمات مثل تأمينات سواء اجتماعية أو صحية، وأيضاً استمرار هذا الدخل في المستقبل بعد التقاعد أو نتيجة لعجز ما.

- أمن التمثيل القانوني للعاملين: ويشير إلى حقوق العاملين التي يكفلها القانون الخاص بالعمل، وأيضاً حق التمثيل لهم في الاتحادات والنقابات للتفاوض بشأن حقوقهم ومطالبهم.

- أمن سوق العمل: يظهر هذا العنصر عند توافر فرص عمل مناسبة في جميع المجالات، لذلك على السياسات والممارسات المتعلقة بالتوظيف أن تقوم بدعم التشغيل الكامل للمواطنين، وهذا من خلال إنشاء مكاتب توظيف وغيرها من الوكالات التي تقدم مثل هذه الخدمات.

- أمن العمالة: ويتعلق بحماية العامل من فقد مصدر دخله، وهذا يتم من خلال وجود قوانين وقواعد لمنع الفصل التعسفي، لذلك تنظم قوانين العمل التعيينات وحالات الفصل.

- أمن الوظيفة: التأكيد على وجود ظروف مواتية سواء في المؤسسة التي يعمل بها العامل او سوق العمل لكي تسمح للعامل في التحكم بوظيفته حتى لو بقدر بسيط وإعطاءه الفرصة لبناء مستقبل مهني، وذلك من خلال فترة خبرته والتدريب الذي يتلقاه والذي يسمح له في النهاية لتدرجه في التسلسل الوظيفي للوصول لمستويات أعلى في الإدارة.

- أمن العمل: المقصود به أمن العامل ضد المخاطر والحوادث والأمراض التي قد يتعرض لها نتيجة طبيعة عمله.

- أمن تطوير المهارات: أي قيام المؤسسة بتدريب وتعليم العامل على عدة مهارات لتطويره لكي يتأهل لوظائف أفضل.

يتضح من تعريف منظمة العمل الدولية أنه يتطلب لتحقيق الأمن الاقتصادي تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمله المنتج والمدفوع الأجر، أو عبر شبكة تأمينات اجتماعية مالية عامة وآمنة، فالعمل عنصر أساسي في منظومة الأمن الاقتصادي، فبدون وجود عمل ذات ظروف ملائمة وقواعد تحكمه سيتأثر العامل سلباً وهو ما قد يفقده مصدر رزقه الذي يعتمد عليه، وهو السبب الرئيسي والأهم في إنعدام الأمن الاقتصادي لدى الفرد.

وللتأكيد على ما سبق عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" الأمن الاقتصادي للفرد العربي بأنه أمن الدخل، أى توفر دخل أساسي للمواطن من العمل المنتج أو من شبكة الضمان الاجتماعي الرسمية كمصدر أخير، وأكد على أن البطالة تعد من المصادر الرئيسة لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية.

ويمكن أن نجمل كل التعريفات السابقة في تعريف اجتمع عليه الكثيرون وهو أن الأمن الاقتصادي عبارة عن "تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة"، وهذه التدابير الاقتصادية هى التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.

ولا يوجد أدق وأوضح وأبلغ تشبيه وتأكيد على أهمية الأمن الاقتصادي من قول رسول الله (ص) في الحديث الصحيح: ((من أصبح آمناً في سربه، معافىً في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها))، صدق رسول الله، فيأتي هذا الوصف البلاغي ليؤكد لنا أن أنه لا يمكن لأى كائن بشري عاقل أن يتصور حياته بدون توافر الأمن، حيث يكون المرء أمن في سربه أى في بيته ومجتمعه، ومعافاته في بدنه، وتوفر قوت يومه، وتوافر هذه العناصر تعادل حيازة الدنيا بحذافيرها، وهذه العناصر مطالب الفرد والمجتمعات على حد سواء، وهو الهدف المرتقب لكل المجتمعات بلا استثناء، فإن فقد مجتمع ما الجانب الأمني في ثناياه إنما هو في الحقيقة فاقد لمعنى الحياة لا محالة، وهذا هو معنى الحديث الكريم، وهو أساس وأصل مفهوم الأمن الاقتصادي.

يعبر الأمن الاقتصادي عن الحاجات المستمرة والتي لا تنتهي للفرد، والتي لا يمكن العيش بدونها، فالعناصر المكونة لمفهوم الأمن الاقتصادي حق أصيل لكل إنسان، وفي حالة عدم توافرها، يشعر الإنسان بالخوف، وليس شرط أن تكون كل هذه العناصر مجتمعة في آن واحد، ففقدان كل عنصر على حدى قد يؤثر على إحساس الفرد أو الجماعة بالأمن والاستقرار، بمعنى أن البطالة وعدم توفر دخل ثابت قد تعطي الشعور بعدم الأمان الاقتصادي والاجتماعي، وفي حالة أخرى قد يتوافر الدخل اللازم لسد الحاجات الأساسية ولكن لا يكفي لعلاج مرض ما قد يتعرض له الإنسان، فهذا أيضاً يؤدي لنفس نتيجة عدم الشعور بالأمان، ومن ناحية أخرى هناك مشكلة قد تواجه الغذاء في دولة ما بغض النظر عن دخل أفرادها، وهو أمر يتعلق بالأمن الغذائي، وبالمثل الأمن المائي.

ومن أهم النظريات التي توضح وتؤكد أهمية ودور إشباع الحاجات الأساسية للإنسان في تحقيقه وشعوره بالأمن، **نظرية هرم ماسلو**: وهى نظرية اقترحها "أبراهام ماسلو" عالم النفس الأمريكي، والإفتراض الأساسي لهذه النظرية أن الحاجات أو الدوافع الإنسانية تنتظم في نظام متصاعد من حيث الأولوية أو شدة التأثير، فعندما تشبع الحاجات الأكثر أولوية أو الأعظم قوة وإلحاحاً بدرجة مناسبة

فإن الحاجات التالية في التدرج الهرمي تبرز وتطلب الإشباع هى الأخرى، وعندما تشبع نكون قد صعدنا درجة أعلى على سلم الدوافع.. وهكذا حتى نصل إلى قمته، وهذه الحاجات والدوافع وفقا لأولوياتها في النظام المتصاعد كما يلي:

الفئة الأولى: الحاجات الفسيولوجية: وهى قاعدة الهرم، وتمثل أهم الأشياء الأساسية بالنسبة للإنسان ومنها (الطعام– الهواء– الماء– المسكن)، وهى المرتبطة ببقاء الإنسان.

الفئة الثانية: حاجات الأمان: وتشمل مجموعة من الحاجات المتصلة بالحفاظ على الحالة الراهنة، وضمان نوع من النظام والأمان المادي والمعنوي مثل الحاجة إلى الإحساس بالأمن، النظام، الحماية، والاعتماد على مصدر مشبع للحاجات. وتهديد مثل هذه الحاجات يمكن أن يظهر في شكل مخاوف مثل الخوف من المجهول، والفوضى أو الخوف من فقدان التحكم في الظروف المحيطة.

وتأتي بعدهما الفئة الثالثة الحاجة الاجتماعية أي الحاجة إلى الحب والإنتماء، الرابعة الحاجة إلى التقدير والاحترام، وأخرهم حاجات تحقيق الذات، وهى قمة الهرم، والذي لن يصل إليه الإنسان قبل تحقيق ما سبقه من حاجات، ولذلك تمثل قاعدة الهرم الحاجات الأساسية الواجب توافرها عند أى فرد بدرجة مناسبة، وبعدم وجودها لن يتحقق ما يليه، وهذه الحاجات هى عناصر مفهوم الأمن الاقتصادي.

(د) الأمن الاقتصادي والأمن الإنساني

تم طرح مفهوم الأمن الإنساني كمحاولة لتفسير ظواهر من التهديد الأمني لم يكن من الممكن التعامل معها وفقا للأدبيات التقليدية لمفهوم الأمن مثله مثل مفهوم الأمن الاقتصادي، وقد تبلور هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وتم التأكيد على أن أمن الإنسان لا يعني الحفاظ علي حياته فقط، وإنما أيضاً الحياة بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ في

الفرص وتنمية قدرات البشر، وتحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته وكرامته.

وجاء في نفس التقرير تحديد سبع محاور لتحديد دراسة المفهوم، وهم:

١- **الأمن الشخصي:** وهو يتعلق بالحفاظ علي حياة الإنسان من أي تهديدات خطيرة وحمايته من التعرض إلى العنف الجسدي.

٢- **الأمن الغذائي:** ويمكن تعريفه على أنه الحاجة لحصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من الناحية التغذوية وآمن لممارسة حياتهم، ومن المهم التأكيد علي أنه إذا لم يعرف الإنسان من أين يحصل علي الوجبة التالية فهذا يعني انه في وضع شديد التهديد لأمنه، بل وبقاءه علي قيد الحياة.

٣- **الأمن الصحي:** برغم التطور المذهل في الطب والعلاج والبحث العلمي الخاص بمقاومة الأمراض والأمصال، إلا أن الصحة الجيدة شأنها شأن أشياء أخري كثيرة ليست موزعة توزيعاً عادلاً، حيث يعاني الكثير من البشر من العديد من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، إذا ما تم توفير الرعاية الصحية المناسبة لهؤلاء البشر، بل والأكثر هو إنتشار الأمراض القاتلة التي أصبحت تمثل خطراً عابرا للقارات لا يمكن حصره داخل حدود دولة ما، ومن ثم لم يعد ظهور وباء فتاك في مجتمع ما هو شأن داخلي، بل أصبح تهديدا للأفراد داخل دول أخري، من الممكن أن يصل إليهم داخل حدودهم ويهددهم بشكل مباشر.

٤- **الأمن البيئي:** أصبحت الكوارث البيئية من أهم مصادر التهديد للأمن الإنساني، وهذه الكوارث البيئية من الممكن أن تكون كوارث طبيعية مثل السيول الجارفة أو حرائق الغابات..الخ. أو كوارث بيئية من صنع الإنسان، مثل تلوث الهواء والمياه وارتفاع درجة حرارة الأرض، وباختلاف أنواعها إلا أنها جميعاً من الممكن أن تكون ذات آثار خطيرة علي الأمن الصحي أو الغذائي أو حتي الأمن الشخصي للإنسان.

٥- **الأمن الاقتصادي:** يعيش الكثير من البشر في حالة فقر مزمن وحالة إنعدام أمن اقتصادي يومي، وهذه الحالة لا يعاني منها الناس الذين يعيشون في فقر مدقع فقط، ولكن أيضاً هناك أشخاص لديهم وظائف ثابتة لا يستطيعون أن يعيشوا حياة كريمة، أى قد لا يستطيعوا الحصول على حاجتهم اللازمة للعيش من غذاء كافي، التعليم الأساسي، المأوي المناسب، المياه النظيفة.

٦- **الأمن المجتمعي:** يستمد الإنسان أمنه من علاقاته داخل المجتمع، الأسرة، الجماعة أو الطائفة التي ينتمي إليها، أو حتى المؤسسة الذي يعمل بها، وكل هؤلاء يقوموا بإعطائه الهوية والإنتماء والدعم النفسي والمعنوي لاستمرار العيش، ولكن في نفس الوقت هناك بعض المجتمعات التقليدية التي تتعامل مع بعض الفئات بطرق قمعية وبشكل لا أخلاقي، وهذا من شأنه يهدد ليس كرامة الإنسان فقط بل حقه في الحياة.

٧- **الأمن السياسي:** يشعر الإنسان بالأمن لو تواجد في مجتمع يحترم حقوقه الإنسانية الأساسية، وحيث تنعدم فيه الممارسات القمعية من قبل الدولة ضد حرية التعبير والرأي، وهذا في جميع الأوقات، إذ أن انتهاكات حقوق الإنسان هى الأكثر شيوعاً خلال فترات الاضطراب السياسي، ومن أهم مؤشرات عدم الأمان السياسي ما تفعله بعض الحكومات من استخدام قواتها المسلحة النظامية لقمع شعبها.

ونستنتج مما سبق أن الأمن الاقتصادي جزء أصيل من الأمن الإنساني، وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ على أن التحرر من الخوف والتحررمن الحاجة محورين أساسيين في مفهوم الأمن الإنساني، ويشكل الأمن الاقتصادي عنصر التحرر من الحاجة، ومن ناحية أخرى يوجد تشابك بين عناصر الأمن الاقتصادي والأمن الإنساني، فالأمن الغذائي والأمن الصحي عنصران أساسيان من الأمن الاقتصادي، كما أن الأمن الاقتصادي لا يستقيم إلا بتوافر الأمن السياسي والمجتمعي.

ثانياً: الأمن الاقتصادي بين الإطار النظري والتطبيق

في هذا الجزء من الدراسة نحاول الإقتراب من تفسير أكثر عمقاً لمفهوم الأمن الاقتصادي استكمالاً للإطار النظري السابق، وذلك من خلال المحاور الآتية:

(أ) أنواع الأمن الاقتصادي

يمكن تقسيم الأمن الاقتصادي على أساس عدة معايير:

المعيار الأول: على أساس المستوى الفردي أو المستوى الجماعي:

- يتمثل الأمن الاقتصادي على المستوى الفردي في تحقيق قدر من الطمأنينة والسكينة للفرد، من خلال توفير وسائل السلامة له من الأخطار التي تهدد حياته أو حريته أو ماله، وبالتالي فإن اشباع الحاجات الأساسية على المستوى الفردي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي للفرد وبالتالي يعتبر الفرد هنا هو وحدة القياس، وفي حالة عدم اشباع هذه الحاجات الأساسية فإن الفرد يصبح مهدد اقتصادياً، وهنا ينصب الاهتمام على الفرد لأنه هو الذي يقوم بعمليات الإنتاج والتوزيع والإشراف عليها وهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.
- أما على المستوى الجماعي فيتمثل في تحقيق الحماية لحقوق الجماعات المختلفة في المجتمع ورعاية مصالحها في المجالات المختلفة وتوفير النظم والمؤسسات التي تخدم هذه الجماعات، فالأمن الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفر الأمن للأفراد والجماعات المكونة للمجتمع، وفي نفس الوقت تمثل الدراسات والأبحاث الاجتماعية وطرق قياس الرأي العام المقياس والمؤشر للكشف عن مدى إحساس المواطنين بالخطر من عدمه تجاه أوضاعهم الاقتصادية وبالتالي الأمن الاقتصادي.

المعيار الثاني: على أساس الحيز الجغرافي:

- الأمن الاقتصادي الوطني: وهنا يكون الهدف الأساسي تلبية حاجة المواطنين في دولة ما، وطبقاً لتعريف الأمن الاقتصادي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان الغذاء، الماء، المسكن، والصحة، وهو الهدف الذي يجب على الحكومات توفيره، ويتم ذلك من خلال السياسات الاقتصادية والعامة للدولة، ومدى تناسقها مع طبيعة المجتمع، مع وجود السيادة الاقتصادية الوطنية، وعدالة توزيع الدخل، وتقليل معدلات الفقر، البطالة..إلخ، ويعرف البعض الأمن الاقتصادي الوطني على أنه المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع ويتحسن باستمرار وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادى.
- الأمن الاقتصادي الإقليمي: ويرتبط الأمن الاقتصادي هنا بمنطقة جغرافية محددة تربطها عدة عوامل مشتركة، فعلى سبيل المثال يقال الأمن الاقتصادي العربي، وهو يرتبط بالدول العربية الموجودة في منطقة واحدة، وتهديد الأمن الاقتصادي الإقليمي يرجع للعديد من الأسباب منها الأسباب الطبيعية الكارثية مثل وجود أعاصير أو زلازل أو براكين، والتي قد تضرب عدة دول نظراً للتقارب الجغرافي، ومنها الغير طبيعية مثل قيام الحروب وتأثيرها على الدول أطراف النزاع مصاحباً لها التأثير الاقتصادي والاجتماعي على الدول المجاورة، وهناك الأزمات الاقتصادية التي تضرب دول منطقة معينة او حتى الأعضاء في منظمة معينة قائمة على البعد الجغرافي، مثل أزمة القروض في دول الاتحاد الأوروبي، ومثل الأزمة الحادة التي تعرضت لها دول آسيا في التسعينات نتيجة لإنهيار أسواقها المالية، ولا تقتصر تأثير هذه الأزمات على الأمن الاقتصادي بشكل مباشر، ولكن تداعيات الأزمة قد تؤثر على شعوب هذه

الدول، وما يزيد من قوة تأثير الأزمة على منطقة ما العلاقات الاقتصادية والتجارية ومدى الإعتمادية بين هذه الدول وبعضها البعض.

ومن ناحية أخرى، وعند مواجهة تهديدات للامن الاقتصادي، تتضافر جهود الدول لمواجهة هذه التديدات، فعلى خلفية تهديد الغرب بإمكانية استخدام سلاح الغذاء بمواجهة سلاح النفط الذي استخدم عام ١٩٧٣ اتجه الاستراتيجيون العرب لطرح مسألة الأمن الاقتصادي، وقد ظهر ذلك رسمياً لأول مرة في قمة عمان لعام ١٩٨١ حيث تضمنت وثائق القمة الاقتصادية رسمياً توصيات ومقترحات تستهدف العمل لأجل تحقيق الأمن الاقتصادي العربي كجزء أساسي من الأمن القومي العربي الشامل وكشرط من شروطه.

- <u>الأمن الاقتصادي العالمي:</u> وهذ النوع المتعلق بالاقتصاد العالمي ككل، وقد تزايد الاهتمام والحديث عن الأمن الاقتصادي العالمي وخاصة منذ بدء عام ٢٠٠٨ مع تضخم وتداعيات الأزمة المالية العالمية، وما صاحبها من إرتفاع أسعار الوقود مما هدد بالتاثير سلباً على الاقتصاد والسوق العالميين، وما تلاه من إرتفاع في أسعار النقل والغذاء..الخ، وهذا في ظل لعولمة التي قضت على مفهوم الحدود التقليدية.

(ب) قياس الامن الاقتصادي

١ - منظمة العمل الدولية:-

لابد من وجود آلية لاستشعار خطر تفاقم إنعدام الأمن الاقتصادي داخل المجتمع، لذلك يمثل قياس الرأي العام احدى الآليات الهامة في هذا الشأن، ويعتبر التقرير الذي أصدرته منظمة العمل الدولية في سبتمبر ٢٠٠٤ تحت عنوان "الأمن الاقتصادي من أجل عالم افضل" محاولة أولى لقياس الأمن الاقتصادي من منظور المواطنين حيث اعتمد على مسح لمستويات المعيشة ولأماكن السكن والعمل لنحو

٤٨ ألف عامل في ٩٠ دولة من مختلف بقاع العالم، حيث تم إجراء حوارات فردية معهم حول عملهم، وحول إنعدام الأمن الذي يواجهونه، وتوجهاتهم حيال إنعدام العدالة والأمور الأخرى المرتبطة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن المعايير التي تم التقييم على أساسها: تأمين الدخل الفردي (أى ضمان الحصول على دخل شهري مستقر)، سوق العمل (يتعلق بأمن سوق العمل واستقراره في تقديم فرص عمل وفقا لمتطلبات الاقتصاد من جهة وتبعاً لليد العاملة الملتحقة بهذه السوق من جهة أخرى)، التعليم المهني (أى بلوغ مستوى التعليم الأساسي من ناحية وتدريب الكوادر المطلوبة في سوق العمل من ناحية أخرى)، الحريات النقابية (الحرية النقابية التي تشكل أساس الأمن في مكان العمل).

ومن أهم ما خلص له التقرير أن القوة الاقتصادية ليست بالضرورة عاملاً يضمن الحصول على المراتب الأولى من حيث توفير الأمن الاقتصادي لمواطني الدولة، فالولايات المتحدة الأمريكية رغم قوتها الاقتصادية، أتت في المرتبة الـ٢٥ من حيث توفير الأمن الاقتصادي لمواطنيها.

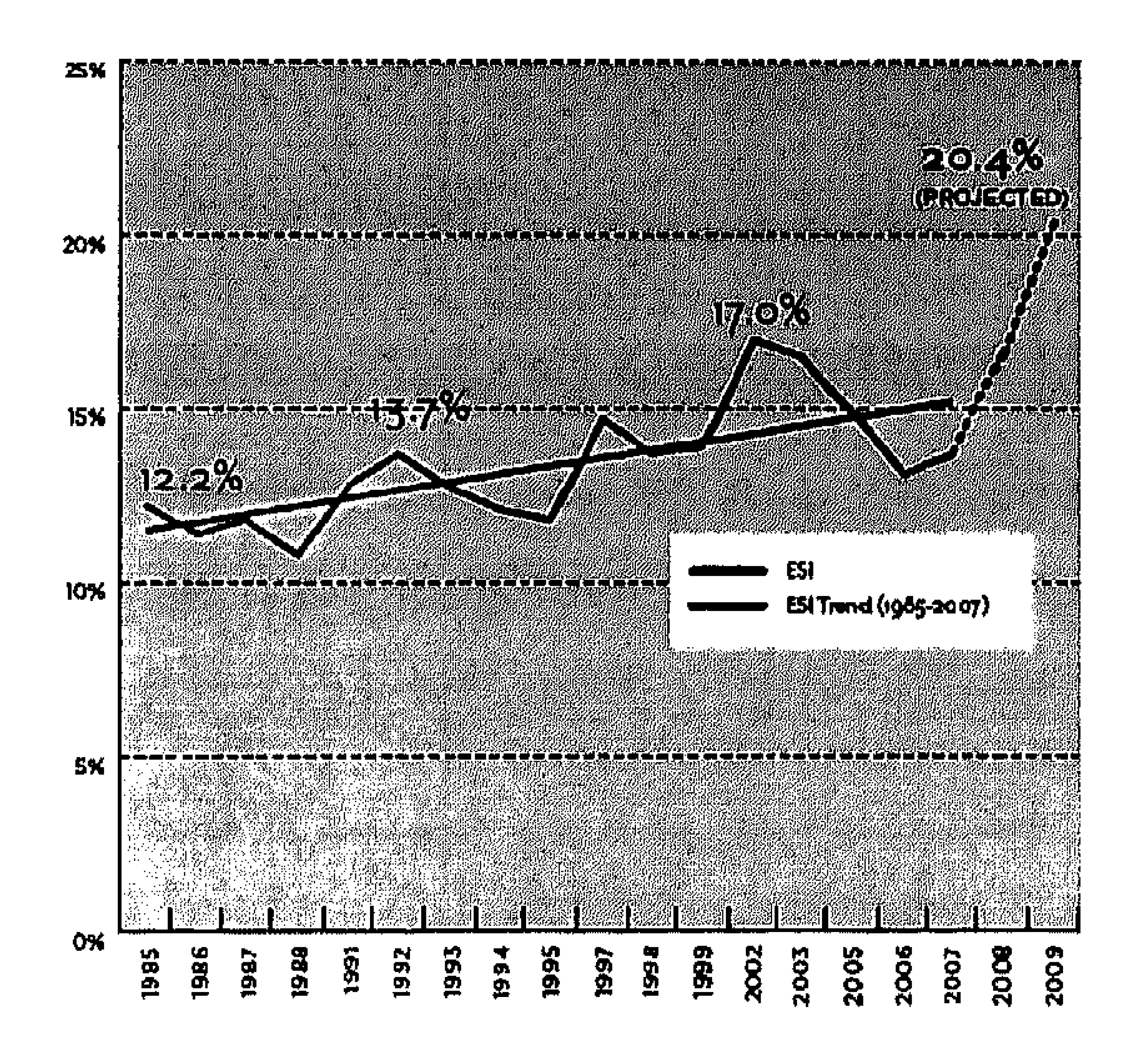
٢- مؤشر الأمن الاقتصادي (ESI)

من إحدى الاجتهادات والأولى من نوعها في قياس الأمن الاقتصادي، قيام العالم السياسي "جاكوب هاكر" الأمريكي مع فريق من الباحثين بتطوير مؤشر يهدف لإعطاء قياس ذات مغزى حول الأمن الاقتصادي لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وبما يساهم في تحليل السياسات والدراسات المتعلقة بهذا الشأن، ويتميز هذا المؤشر بقياس الحالة الاقتصادية لأفراد ذو ظروف مختلفة عبر فترات زمنية مختلفة، أى أنه يعطي بيانات مقارنة، حتى يمكنه في النهاية إعطاء منظور حول أبعاد وتوزيع وتطور أمن الأمريكيين الاقتصادي.

ويعطي هذا المؤشر نسبة المواطنين الذين يعانون إنخفاضاً بنسبة لا تقل عن ٢٥% من دخلهم المتاح (وهو الدخل بعد استقطاع إنفاقه على الخدمات الصحية والطبية، وبعد تسديد أي دين عليه) من سنة إلى أخرى، والذين يفتقرون إلى شبكات أمان اجتماعية كافية لتعويض هذا الإنخفاض حتى يعود الدخل إلى مستواه الأصلي.

لذلك يمثل هذا المؤشر قياس للخسائر الاقتصادية الفعلية، وليس تقدير القلق أو الخوف من حدوث مثل هذه الخسائر، فمع تزايد الإنفاق على الخدمات الصحية والدواء أو إنخفاض الدخل الفعلي للمواطن، ينتقص هذا من الدخل المتاح، وقد يسهما هذان العاملان في نفس الوقت في تقليص الدخل المتاح، وكلما إزداد المؤشر كلما كان هذا دليلاً على مزيد من إنعدام الأمن الاقتصادي، ويظهر هذا في حالات الإنكماش الاقتصادي وإرتفاع نسب البطالة.

فعلى سبيل المثال يعطي هذا المؤشر رسم توضيحي لنسب المواطنين الأمريكيين الذين تعدت نسبة الخسارة في دخولهم المتاحة نسبة لا تقل عن ٢٥% في الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٧:



ويوضح هذا الرسم البياني أن في عام ١٩٨٥ كانت نسبة المواطنين الذين أنعدم الأمن الاقتصادي لديهم في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت ١٢.٢% (٢٨ مليون شخص)، وأخذت هذه النسبة في التصاعد وصولاً لعام ٢٠٠٧ حتى بلغت ١٧%، بمعنى أن ١٧% من مواطني الولايات المتحدة (٤٦ مليون شخص) في عام ٢٠٠٧ كانوا يعانون من إنعدام الأمن الاقتصادي، نظراً لإنخفاض دخلهم أو للزيادة في إنفاقهم على الصحة.

(جـ) أهم مهددات ومعوقات تحقيق الأمن الاقتصادي:

مع وجود بيئة مستقرة سياسياً وأمنيا، توجد آليات لاستقرار الأمن الاقتصادي، وهى آليات استقرار الوضع الاقتصادي للدولة، وهى تقوم على الممارسات الاقتصادية داخل أى مجتمع بين ثلاثة مستويات، الدولة والعالم الخارجي، القطاعات الاقتصادية داخل الدولة سواء قطاع حكومي أو خاص، المستوى الأخير مستوى الأسرة والفرد، وهذه المستويات متشابكة ومتصلة وتؤثر على بعضها البعض، وفي المقابل قد تتواجد بعض المعوقات التي قد تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، والتي تتسبب بدورها في إنعدام الأمن الاقتصادي، وأهم هذه المعوقات:

١. إنخفاض كل من متوسط دخل الفرد ومعدل نموه .
٢. إرتفاع معدل البطالة، فالمجتمع الذي تسود فيه معدلات مرتفعة من البطالة وغير الناشطين اقتصادياً مجتمع فقير أو غير منتج أو غير نامي أو متأخر، ولذلك فان ارتفاع معدلات السكان الناشطين اقتصادياً يعكس الوضع الاقتصادي للدولة ومدى قدرتها في تحقيق الأمن الاقتصادي.
٣. الفقر، ويمثل الفقر الخطر الأكبر للمجتمعات المعاصرة وذلك لأن الفقر هو أحد مهددات الأمن الاقتصادي الرئيسية، وبانتشار الفقراء في المجتمع تنتشر

الامراض وسوء التغذية وتكثر الجرائم والسرقات كما تكثر حالة عدم الرضا الاجتماعي والسياسي، وبالتالي يؤدي هذا إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولذلك ينظر لمشاريع مكافحة الفقر وكفاءتها بأنها عامل أساسي في تحقيق الامن الاقتصادي ، بل الأمن الشامل في المجتمع.

٤. عدم توافر شبكات الخدمات الاجتماعية، وهى الشبكات المرتبطة بتقديم الدعم الاقتصادي للفقراء، ويتم هذا في عدة أشكال منها معونات نقدية أو عينية، أو التشغيل في مشروعات الأشغال العامة، صناديق دعم المشروعات الصغيرة..إلخ.
٥. التوزيع غير المتوازن للاهتمام السياسي والموارد المالية بين المناطق الريفية والحضرية، أو بين العاصمة وغيرها من المحافظات الأخرى.
٦. خبرة المجتمع المدني المحدودة في تنفيذ عمليات التنمية وبرامجها، بالإضافة إلى التمركز البيروقراطي وغياب التنسيق بين الهيئات الحكومية، وبينها وبين الأطراف الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المدني.

(د) كيفية دعم وتحقيق الأمن الاقتصادي:

لا يمكن أن يتحقق الأمن الاقتصادي والأمان الاجتماعي بدون تضافر جهود العديد من الجهات والأفراد للوصول لمستويات معقولة من تحسين وزيادة مستويات المعيشة والارتقاء بنوعية حياة الناس، ويمكن إجمال هذه الأدوار على النحو التالي:

١-دور الحكومات

في البداية يجب أن تتوافر السيادة الاقتصادية المطلقة للدولة على مواردها وإمكاناتها، وهناك جملة من الإجراءات يمكن أن تقوم بها الحكومات لتوفير الأمن الاقتصادي للمواطن وتتمثل في الآتى:

أ) تطوير السياسات الاقتصادية الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية لتحسين مستوى معيشة الفرد، والقضاء على الفقر والبطالة، وزيادة معدلات الإنتاج المحلي والحفاظ على معدلات التضخم..الخ.

ب) توفير فرص العمل وضمان المساواة في الوصول إلى الوظائف، وتنمية مهارات قوة العمل بالتدريب والتأهيل المستمر.

ج) إيجاد نظم فعالة للضمان الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، مثل إنشاء صندوق اجتماعي كآلية تستهدف حماية الفئات الأكثر تضرراً من الفقر والبطالة.

د) زيادة الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية الرامية لخلق مشاريع تستوعب الخريجين الجدد والأفراد خارج سوق العمل.

هـ) كما أن القطاع التعليمي يجب ألا يكون منفصلا عن القطاع الاقتصادي، فمخرجات العملية التعليمية يجب أن تصب في مصلحة الأنشطة الاقتصادية، مع التطوير الدائم لمواكبة التكنولوجيا الجديدة المطلوبة في سوق العمل.

و) دعم وإصلاح منظومة الرعاية الصحية والتامين الصحي لكل مواطن، وتخصيص نسبة معقولة من الناتج المحلي الإجمالي لإنفاقه على هذا القطاع، وقد حددت منظمة الصحة العالمية هذه النسبة بـ ١٠%.

ز) دعم صناعة الدواء وتوفيره في الأسواق المحلية، والرقابة على هذا القطاع، لأن الدواء يعتبر سلعة استراتيجية، ولا يجب ترك سعره لآليات السوق التي تخضع لمعيار العرض والطلب والذي لن يستطيع بعض المواطنين تحمل تكلفته في حال إرتفاع سعره.

ح) الحفاظ على الوضع الأمني والاستقرار السياسي للدولة، لأن الوضع الاقتنصادي يرتهن بالوضعين السياسي والأمني، والعكس صحيح.

ط) تفعيل وتطبيق القانون واستحداث قوانين جديدة لتحقيق الأمن الاقتصادي (مثل قوانين العمل التي تحكم العلاقة بين العامل والمؤسسة)، حيث يصبح المواطن محمي طبقاً لقانون دولته، مع وضع جزاءات رادعة لحماية المتضررين، مع ضرورة إنتهاج العدل وعدم التمييز وأن يكون الجميع أمام القضاء سواء.

٢-دور القطاع الخاص

يتحدد دور القطاع الخاص ممثلاً في الشركات والمصانع والمؤسسات التجارية والصناعية والخدمية من خلال تنشيط عمليات الإنتاج والتصدير وزيادة الاستثمارات؛ وهو ما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة بما يسهم في دعم الأمن الاقتصادي للمجتمع، ومن ناحية أخرى يجب على شركات القطاع الخاص تعزيز ودعم البرامج الخاصة بتطوير وتنمية قدرات العاملين بها لإثراء النشاط الاقتصادي لهذه الشركات.

٣-دور النقابات المهنية واتحادات العمال

ويتحدد دورها وبشكل خاص في زيادة مشاريع التدريب والتأهيل للعمالة المحلية، ومتابعة تشغيل هذه العمالة في المصانع والشركات التي تطلب عمالاً ومهارات محددة، والمطالبة بحقوق العمال وزيادة الامتيازات التي يحصلون عليها، وضمان الحد الأدنى للأجور وزيادة شبكات الضمان الاجتماعي وزيادة تعويضات إصابات العمل.

٤-دور الهيئات التطوعية والخيرية والمنظمات غير الحكومية

أما الهيئات التطوعية والخيرية والمنظمات غير الحكومية فلها دور في توفير الحماية والأمن الاقتصادي لفئات عديدة من المجتمع، وذلك من خلال صناديق الإقراض الصغيرة التي تشجيع المشاريع الفردية الصغيرة وتقديم الحوافز للعاملين في هذا المجال. وقد أثبت الواقع نجاح هذه المؤسسات في مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة وساهمت بفعالية في تقليل دفع الأطفال للعمل في سن مبكرة أو الحد من

ظاهرة التسول والتشرد وغيرها من الظواهر السالبة التي أفرزتها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة والمزمنة.

٥- دور الأفراد (المواطنين)

للمواطنين أيضاً دور رئيسي في توفير الأمن الاقتصادي لأنفسهم وللمجتمع، فمن الضروري أن يقوم الفرد بتطوير نفسه دائماً لمواكبة التطورات الجارية في سوق العمل، كما أن لدور الأسرة في دعم الطفل وتنمية ثقافة العمل لديه أهمية قصوى منذ الصغر، بالإضافة لدعمه في جميع المراحل التعليمية المختلفة، كما أن سلوكيات المواطن في ترشيد الاستهلاك وإن كانت جزء صغير لكنها تساهم في التنمية وتحسن مستوى المعيشة على الأجل البعيد، أى ثقافة الاستهلاك في المجتمع وهو بعد هام يجب التركيز عليه ونشر الوعي بشأنه، بالإضافة لمحاربة المواطن للغش الصناعي في جميع المجالات، ومحاربة الفساد، والرشاوى..الخ.

ومن الناحية الاقتصادية فمشاركة المواطن في الأنشطة الاقتصادية للدولة مثل المضاربة في سوق الأسهم، إيداع النقود في البنوك يعزز من النظام المصرفي والاستثمار المباشر والغير مباشر، ويكون عامل في استمرار تدوير عجلة الاقتصاد وإبعادها عن تداعيات الكساد، وأيضاً تحويلات العاملين في الخارج مما يوفر العملة الصعبة، وهذه الأمثلة على سبيل المثال وليس الحصر حيث تتعدد مساهمات الفرد في الاقتصاد الوطني في جميع المجالات الاقتصادية.

٦- دور الإعلام

يعتبر الإعلام والاتصال بالجماهير عنصراً أساسياً وأداة رئيسية وهامة لضبط وإتزان حركة المجتمع خاصة بعد اكتسابه أهمية متزايدة في ظل التطور

التقني الهائل وعصر ثورة المعلومات، ويمثل الإعلام الإيجابي تقديم مواد إعلامية متنوعة تناسب خصائص الجمهور بكل قطاعاته وثقافاته المتعددة لكى تساهم فى مد المواطن باحتياجاته وتجيب على أسئلته الملحة، حيث يعد الإعلام حجر الزاوية في تهيئة الأجواء اللازمة والضرورية لحركة التنمية الشاملة في المجتمع حيث أنه يعمل على توفير البيانات والمعلومات للعامة والمتخصصين بشأن القوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية، حركة الاستثمار، المجالات الاقتصادية المختلفة، أهمية الضرائب، وأخبار الأسهم والبورصات وأسعار صرف العملات..إلخ.

(هـ) الآثار الناجمة عن إنعدام الأمن الاقتصادي:

مع فشل الحكومات على تلبية رغبات وحاجت المواطنين الأساسية، وكنتيجة لإنعدام الأمن الاقتصادي، وشعور المواطنين بالخوف تجاه مستقبلهم وحقهم في الحياة، يتولد العديد من الآثار السلبية التي تسهم بدوراً يؤثر على المجتمع والدولة، ويمكن تصنيف هذه الآثار كالآتي:

١ - الآثار الاقتصادية:

إذا كان المجتمع فقيراً فإن الدخل القومي يذهب إلى تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين بدلاً أن تذهب إلى التنمية والاستثمار، فتظل الدولة في دائرة مغلقة، يكون من الصعب الخروج منها، وبالتالي لن تتحقق التنمية المنشودة .

ينتج عن إنعدام الأمن الاقتصادي للفرد إلى تدهور أوضاعه المعيشية، ولجوءه لأنشطة اقتصادية غير مشروعة في الكثير من الحالات مثل السرقة والاحتيال وتجارة المخدرات والسلع المسروقة، الرشاوي، والتهريب، وغسيل

الأموال..الخ، وهى بالتالي تؤثر على إنعدام الأمن الاقتصادي للمتضررين جراء هذه العمليات الغير مشروعة.

وكنتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية، أصبح هناك كابوس مزعج يهدد الاقتصاد الرسمي وحياة المواطنين بسبب المنتجات المغشوشة، وهو "الاقتصاد الموازي" أو "الخفي" أو "بير السلم" وهو تعبير عن أنشطة مشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً، ويظل هذا الاقتصاد عبارة عن نشاط اقتصادي لا يخضع للرقابة الحكومية فيتهرب من الضرائب والرسوم ويعتمد السرية في العمل إنتاجاً وتسويقاً، وتنامي تلك الصناعات قد يؤدي في النهاية إلى توقف بعض المصانع المسجلة لدي الدولة لأن منتجات "بير السلم" تدخل كمنافس شرس لمنتجات المصانع الرسمية.

٢- الآثار الاجتماعية:

تعتبر حالة فقر المستشرية في الكثير من البلدان النامية ما هى إلا وجه أخر لإنعدام الأمن الاقتصادي، ويسقط عدد كبير من الفقراء أو ذوي الدخول الضعيفة في هوة الحرمان مع فشل خطط التنمية، مما يؤدي بالشباب للتوتر والقلق لعدم استيفاء حاجاته الأساسية، وعدم تحقيق ذلك يترتب عليه إنتشار الجريمة والبلطجة وعدم الزواج، مما يؤدي للمارسات أخرى غير أخلاقية من تحرشات وإغتصاب وأيضاً إنتشار الزواج العرفي.

كما أن الفقر يؤدي إلى التسرب من التعليم وزيادة نسب الأمية نتيجة عدم استطاعة الأسرة دفع تكاليف الدراسة أو حتى لحاجتها إلى دخول أخرى لسد حاجاتهم الدنيوية، والأزمة هنا تكمن في أن الأطفال هم الذي يقع على عاتقهم هذا الدور في الأسرة، ونلحظ هذا بنسب كبيرة في الريف، ويؤدي هذا لظهور جيل غير متعلم كان من المفترض أن يكون الجيل المؤسس للدولة في المستقبل.

ومن ناحية أخرى تشير أدبيات علم الاجتماع ونتائج البحوث الميدانية وتقارير التنمية البشرية إلى أن قلة فرص العمل أمام الشباب تمثل عقبة يترتب عليها هدر لرأس المال البشرى مما يعود بالسلب على وجود الفرد ووعيه وعلى المجتمع واستقراره وتنميته ورفاهيته، وهو ما يؤدي بالبعض للهجرة الغير شرعية التي قد تودي للموت في بعض الأحيان.

يؤدي إنعدام الأمن الاقتصادي لبناءً اجتماعياً مشوهاً، يصاحبه تطور علمي مشوه، فانحسار الإنتاج، وتعطيل القوى المنتجة عموما يصنع هوة، ويفصل بين العلم والعمل، أي أن الآثار إنعدام الأمن الاقتصادي يؤثر بالسلب على الحالة الاجتماعية تارة وترد تارة اخرى بالسلب على الاقتصاد الوطني للدولة.

٣- الآثار النفسية:

يؤدي إنعدام الأمن الاقتصادي إلى الاضطراب وإحباط شديد سواء من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل أو الحصول على حياة كريمة وما يترتب عليه من انتشار القيم السلبية والهابطة والانحرافات بأنواعها حتى وصلت لدرجة تخريب الذات، مما يفضى إلى التهميش والإحساس بالاغتراب وضعف الانتماء وكراهية المجتمع، وليس أدل على ذلك حالات الإنتحار والتوجه إلى التجسس والإنضمام للجماعات الإرهابية، والأمثلة كثيرة بهذا الشأن، وأهمها والذي أدى لقيام ثورات الربيع العربي المواطن التونسي "محمد بوعزيزي" الذي قام بحرق نفسه.

كما أن الفقر والبطالة ينالا من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولاً عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، ويمتد هذا التأثير النفسي إلى حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء وتزيد من المشاكل العائلية، مما يخلق جو غير صحي ويزيد من نسب الطلاق في المجتمع.

كما أن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن الفقر لا يقتصر تأثيره على تعزيز الدافعية والاستعداد للإنحراف، إنما يعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الإنحراف وتجد المبرر لتصرفاتها، وفقاً لهذه القناعة فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال بها.

٤- الآثار السياسية:

في وقت ما، ينفذ صبر بعض فئات الشعب من أوضاعهم الاقتصادية المتردية، وخاصة بعد فقدان مصداقية حكوماتها من الوعود والآمال المعطاة لها، وينتج عن هذا تفجر المظاهرات والثورات، وهو ما لمسناه في ثورات الربيع العربي، فكان الشعار الرسمي "عيش - حرية - عدالة اجتماعية"، خاصة في ظل وجود هوة عميقة بين طبقات الشعب، فهناك فئة تزداد ثراءً، وفئات أخرى تزداد فقراً.

وكنتيجة لما سبق، يصبح النظام السياسي مهدداً بالزوال وعدم الاستقرار، وإذا نظرنا إلى تاريخ الثورات في العالم نجد أن الحالة الاقتصادية من إحدى العوامل الرئيسية لقيام هذه الثورات، كما أن هذا الخلل وعدم الاستقرار يخلق دولة ضعيفة ناجمة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية بها، لتدخل في حلقة مفرغة من الإنهيار مما يدعم التدخل الأجنبي وزيادة القروض والدين العام بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه من بقايا النظام الحاكم، وفي النهاية تصبح الدولة مثقلة بالديون والإلتزامات مما يخلق تبعيتها للدول المانحة للقروض والديون، وما يترتب عليها من آثار سلبية في جميع الجوانب والجبهات نتيجة عدم استقلال قراراتها.

ومن ناحية أخرى يظهر الاستبداد السياسي، والتبعية السياسية في الداخل من خلال أن القوة تكون لأصحاب الأموال والنفوذ، ويستشري الفساد في جميع قطاعات الدولة، حيث لا يكون للمواطن العادي الحرية الكاملة في اتخاذ بعض قراراته، والأكثر ظلماً هو ضياع الحقوق في دولة يكون بها القانون ضعيف، حيث لا تأخذ العدالة مجراها على الجميع، حيث لا يوجد قضاء مستقل يمكن الإعتماد عليه، ويؤدي هذا في النهاية للمطالبة بالديمقراطية والقضاء على الفساد من خلال الثورات المطالبة بإسقاط النظم السلطوية الفاسدة.

٥- الآثار الأمنية:

يؤدي تردي الأوضاع الاقتصادية إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة في المجتمع، فقد تنشر السرقات وعمليات القتل من أجل المال، وهو ما ينتج عنه الفوضى والاضطراب الأمني، وتعتبر الحالة الاقتصادية للمجتمع أحد أهم أسباب استتباب الأمن.

ومن ناحية أخرى، الحاجة الملحة للمال بسبب الفقر أو ضعف الذات من إحدى الأسباب الرئيسية التي تؤدي لتجنيد الأفراد لخدمة مصالح دول أخرى أو للحصول على المعلومات السرية، كما فقد نسبت الكثير من الأدبيات المتعلقة بدراسات الإرهاب أن الأسباب الاقتصادية إحدى الأسباب الرئيسية في تجنيد الأفراد في التنظيمات الإرهابية، وخاصة البطالة، فهى التي تؤدي بالنهاية للإنضمام للجماعات المتطرفة التي تستخدم العنف كوسيلة للتعبير عن رأيها، وبالتالي كلما تردت الأوضاع الاقتصادية في دولة ما كلما زاد ذلك من خصوبة البيئة اللازمة لظهور الإرهاب، وهو ما نجده في الدول النامية بشكل خاص.

ثالثاً: الأمن الاقتصادي والمجتمع الدولي

في الماضي لم يكن مفهوم الأمن الاقتصادي في المجتمع الدولي ملموساً بالشكل الذي هو عليه الآن، فكان يندرج تحت مصطلحات القضاء على الفقر والبطالة، وتحسين المعيشة وتعزيز الرفاه الاقتصادي، وبشكل أخر، كان يندرج تحت مبدأ الحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهى الحقوق التي أحتلت حيزاً كبيراً في "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" وغيره من مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الملزمة قانونا، ومن بينها الحق في(العمل- الحصول على أعلى مستوى يمكن بلوغه للصحة البدنية والعقلية- الحصول على مأوى ملائم- الحصول على الغذاء والمياه)، وهى نفس عناصر مفهوم الأمن الاقتصادي.

ومع تطور المجتمع الدولي، أصبح هناك جذب وشد بين هذا المفهوم وبين العديد من الظواهر مثل العولمة، فرض العقوبات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى هناك العديد من المنظمات الدولية التي تقوم بدعم الأمن الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما سيتم تناوله لتوضيح مدى تأثير هذه الظواهر على الأمن الاقتصادي، وأيضاً دور المجتمع الدولي في التخفيف من وطأة هذه الظواهر.

(أ) الأمن الاقتصادي والعولمة

لاشك إن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية، إنه الاتجاه الذي بدأ يظهر بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تبلور بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الإشتراكي، وليس من الحكمة أن تعامل أى دولة مع العولمة بمنطق الرفض المطلق، أو القبول المطلق، وبدأ مفهوم الأمن الاقتصادي يزداد أهمية خاصة بعد ظهور مصطلح العولمة، وبعد الأزمات الاقتصادية والمالية وإنتشار تأثيرها في

العديد من الدول نتيجة للإنفتاح الاقتصادي، وفى ظلها ساء الوضع الاقتصادي العالمي واتسم الاقتصاد بالتراخي والتباطؤ بل والكساد. ومن ناحية أخرى يمثل مفهوم العولمة الاقتصادية خطراً على الاقتصاديات المحلية، فقد تقوم المنافسة بإخراج العديد من الشركات المحلية من السوق، وبالتالي زيادة نسب البطالة وبالتالي تهديد الأمن الاقتصادي للمواطنين، فأشار تقرير "الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة" الصادر في عام ٢٠٠٧ عن الأمم المتحدة أن أسواق العمل تتطور في المراحلة العالية من العولمة في اتجاه زيادة إنعدام الأمن الاقتصادي، لتؤثر بشكل سلبي على الفرصة التي تسمح للأشخاص بأن يعيشوا حياة من العمل اللائق.

وكنتيجة للعولمة وما تتضمنه من تخفيض القيود على حرية إنتقال الأفراد وتجارة المنتجات الحيوانية بين الدول، أدى لإنتشار العديد من الأمراض والأوبئة مثل مرض السارس، انفلونزا الطيور..الخ، مما هدد الصحة العامة في العديد من الدول، مما أدى لزيادة الرقابة والقيود على القادمين من الدول التي يتفشى فيها هذه الأمراض، وبالتالي يغير هذا من خريطة التعاملات الاقتصادية والتجارية في العالم حتى يتم القضاء على سبب التهديد أي الأمراض، وبالطبع يترك هذا تأثيراً سيئاً ليس على الصحة فقط بل على بعض العاملين في بعض القطاعات الاقتصادية التي قد تتضرر من هذه القيود. لذلك يمكن الإجمال أن المزيد من الإنفتاح الاقتصادي لبعض الدول يمثل المزيد من الخطورة على أمن مواطنيها الاقتصادي، لذلك يجب الوضع في الحسبان مدى خطورة الإنفتاح الاقتصادي وما قد يصاحبه من خسائر ومخاطر على الاقتصاد الوطني، بالإضافة للتحديات الناجمة عن تقلبات الأسواق العالمية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والسياسية.

ومن ناحية أخرى، يرى الاقتصاديون ان العولمة تشجع التنافس الاقتصادي وأن هذا التنافس يؤدي ليس فقط الى تحسين كفاءة المتفوقين في الإنتاج وتطوير من هم بمستوى ادنى، بل أنه يصب أيضاً في مصلحة المواطن، بان يَقدم له السلعة

بأفضل نوعية وأقل ثمن، وأنها ستؤدي إلى تطوير الانتاج الصناعي والزراعي والصحي والخدمي في مجالات الحياة كافة، وتفضي بالنتيجة إلى أن تجعل الإنسان يعيش حياة مرفهة وصحة أفضل.

(ب) العقوبات الاقتصادية في مواجهة الأمن الاقتصادي

تزايد في الفترة الأخيرة استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية التي تفرضها بعض الدول الكبرى أو المنظمات العالمية والإقليمية علي الدول، سواء كان ذلك في وقت النزاع المسلح أو في وقت السلم دون اعتبار للآثار الإنسانية السلبية، فإصدار تلك العقوبات على دولة ما تترك أضراراً اقتصادية واجتماعية على شعبها، فهناك وجهين متناقضين لمثل هذه العقوبات، أولهما يتمثل بأن العقوبات الاقتصادية استخدمت كوسيلة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، وثانيهما أن العقوبات في نفس الوقت تنتهك حقوق الإنسان.

وفي محاولة لإعطاء الشرعية للعقوبات الاقتصادية بالرغم من ما تسببه من إنعدام الأمن الاقتصادي، يذهب البعض بالتعليل أنه طبقاً للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، يستخدم مجلس الأمن حقه بموجب هذا القرار وأنه ليس ملزماً بمراعاة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني عند فرضه تلك العقوبات من أجل المحافظة علي السلم والأمن الدوليين. ومن ناحية أخرى يرد المعترضون على فرض العقوبات الاقتصادية بأنه لا يجوز إعطاء الحق لأي شخص بأن يسلب حياة شخص اخر أو ينتهك حقوقه الإنسانية والاقتصادية، وذلك من خلال سلب حق الحصول على الحاجات الأساسية التي تبقيه على قيد الحياة، فالعقوبات الاقتصادية هدفها الأساسي تهديد الأمن الاقتصادي في الدولة المخالفة كنوع من أنواع الضغط عليها للرجوع عن قراراتها أو مواقفها تجاه قضية معينة، ولكن في النهاية يأتي هذا على حساب الشعب وليس المنوطين بصنع القرار.

لذلك قبل فرض العقوبات الاقتصادية يجب الوضع في الإعتبار أولاً الآثار الإنسانية وتهديد الأمن الاقتصادي لحياة مواطني الدولة التي تفرض عليها العقوبات، وهل استخدام العقوبات الاقتصادية كورقة ضغط لتغيير موقف سياسي معينيتسدعي تهديد حياة المواطنين، أم الأفضل إيجاد طرق بديلة وأكثر فعالية مثل دون المساس بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية؟

(جـ) دور المنظمات الدولية في دعم الأمن الاقتصادي:

تقوم العديد من المنظمات الدولية وعلى الأخص الاقتصادية منها بدعم وتحفيز الاقتصاديات الوطنية، ويكون الهدف الأساسي هو تقليص مستويات الفقر وإنقاذ الدول من الإفلاس، ويعتبر هذا من أساسيات الآليات الرامية لتحقيق ودعم الأمن الاقتصادي، وهناك بعض المنظمات الاخرى التي تقدم المساعدات من طعام وماء ورعاية صحية، وتتمثل أهم المنظمات العاملة في هذه المجالات كالآتي:

١- البنك الدولي

يتكون البنك الدولي من مؤسستين، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ويديرهما ١٨٧ بلداً، ويهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحد من الفقر في البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر، في حين تركز المؤسسة الدولية للتنمية على مساعدة البلدان الأشدّ فقراً في العالم، وهاتان المؤسستان هما جزء من كيان أكبر يُعرف باسم مجموعة البنك الدولي.

ويقوم البنك بعمله من خلال منح قروضاً بأسعار فائدة منخفضة، واعتماداتٍ بدون فوائد، ومنحاً، كما يقوم بالاستثمار في عدة مجالات منها: التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية التحتية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. بالإضافة إلى دخوله في شراكات مع

الحكومات، المؤسسات، البنوك التجارية، ومستثمرين من القطاع الخاص بغرض المشاركة في تمويل بعض مشاريع التنمية.

وبالنظر لتلك المجالات، يكون للبنك الدولي دور أساسي وأصيل في دعم الاقتصاديات الوطنية وخاصة اقتصاديات الدول النامية من أجل الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة شعوب هذه الدول، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي على جميع المستويات.

٢- اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

تعمل وحدة الأمن الاقتصادي التابعة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تعزيز الأمن الاقتصادي سعياً إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للعائلات والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع أو العنف المسلح، وحفاظاً على سبل كسب العيش المستدامة أو استعادتها، تشكل التكاليف المرتبطة ببرامج الأمن الاقتصادي حوالي ٢٠% من نفقات اللجنة الدولية في هذا المجال، وتوظف وحدة الأمن الاقتصادي حوالي ٩٠ مندوباً أجنبياً و٢٠٠ عامل محلي موزعين على حوالي ٣٠ بلداً مختلفاً، يوجد من بينهم مختصون في ميادين شتى يضطلعون أيضاً بتدريب موظفي اللجنة الدولية المحليين والعاملين لدى شركائها.

وتقوم الوحدة بعملها في هذا المجال من خلال توزيع المواد الغذائية والمستلزمات المنزلية الأساسية في حالات الطوارئ، تنفيذ برامج الإنتاج الغذائي المستدام ومشاريع الاقتصاد الجزئي، في حين تمتد المساعدات المطلوبة إلى المواد الغذائية والمأوى وخدمات الرعاية الصحية وفرص التعليم.

٣- صندوق الأمن الإنساني:

أنشأ هذا الصندوق في عام ١٩٩٩ بفكرة ومساهمة يابانية، ويقوم بدعم المشروعات المنفذة من قبل منظمات الأمم المتحدة والتي تتعامل بصورة أساسية مع قضايا الأمن الإنساني، ويعتبر أكبر صندوق من نوعه في إطار الأمم المتحدة، وتتركز أهم أنشطته في القضاء على الفقر من خلال عمليات إعادة الإعمار، زيادة إنتاج الغذاء، توفير الرعاية الصحية والطبية من خلال محاربة الأمراض المعدية كالإيدز، وتحسين الصحة العامة.

الخاتمة

مع تطور مفهوم الأمن التقليدي وظهور مفاهيم اخرى تهتم بأمن الفرد من أي تهديد يمارس عليه من خارج الدولة أو من داخلها، يبلور لنا مفهوم الأمن الاقتصادي دور هذا التطور، ومدى إمكانية تهديده ليس الفرد فقط بل جميع المستويات وصولاً لتهديد الأمن القومي للدولة أو حتى الأمن العالمي، فبسبب رغبة الدول في تحقيق أمنها الاقتصادي قد تندلع الحروب لتعويض الموارد المتناقصة وتلبية حاجات مواطنيها المتزايدة.

تبرز أهمية الأمن الاقتصادى فى تحقيق الحد الأدنى من طموحات الشعوب، وظهر هذا جلياً في ثورات دول الربيع العربي، فبعد تجربة النظم السابقة من حيث عدم استطاعتها تلبية حاجة المواطنين الأساسية، كانت النتيجة قيام هذه الثورات والإطاحة بهذه النظم، لذلك يجب على النظم الجديدة وضع هدف استراتيجي نصب عينيها دائماً وهو تحقيق الأمن الاقتصادي للمواطن، بشرط وجود توازن بين تحقيق هذا الأمن وتحقيق التنمية لبناء مستقبل أفضل، مع الوضع في الحسبان أنه لا توجد إستراتيجية للأمن الاقتصادي تتميز بالثبات وتصلح لكل الظروف وتستجيب لمختلف التطورات.

يرتبط الأمن الاقتصادي بتيارات خارجية المنشأ، نظراً لزيادة الإعتمادية والعولمة، وفي عالم تتطور فيه التكنولوجيا بشكل سريع، فقد يتعرض الأمن الاقتصادي للمواطن للتهديد نظرا لتقلبات السوق العالمية، وهنا يأتي دور الحكومات في كيفية إدارتها للأزمات، والخطط البديلة الموضوعة مسبقاً للتعامل مع هذه التقلبات، فالتعامل مع مفهوم الأمن الاقتصادي يجب ان يتم بحذر شديد نظراً لمساهمته في تركيبة البنية الاجتماعية والسياسية وتغيراتها من حين إلى أخر، كما أنه يلعب دوراً حاسما في تطور الشعوب ورسم آفاق مصيرها.

في النهاية، مع ظهور المظاهرات والاعتصامات ليس في دول الربيع العربي فقط بل في أوروبا والولايات المتحدة للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية، تنحت المفاهيم الأمنية التقليدية بل وبعض المفاهيم الأخرى مثل الديمقراطية ليحل محلها مفهوم الأمن الاقتصادي، لتفرض على الحكومات وضعاً جديداً يحتم عليها تحقيق الأمن الاقتصادي لشعوبها من خلال تلبية متطلبات مواطنيها الاقتصادية كأولوية قبل المفاهيم الأخرى.

المصادر

١- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمم المتحدة، ديسمبر ١٩٦٦.

٢- تقرير: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

٣- تقرير: التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة.

٤- تقرير: الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل، ٢٠٠٤/٩/١، منظمة العمل الدولية.

٥- د. محمود محمد بابلي، «الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية»، دار الكتاب اللبناني، طبعة أولى، بيروت، ١٩٧٥م.

٦- سعيد على حسن القليطى: التخطيط الاستراتيجى لتحقيق الأمن الاقتصادى والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية، مؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني، الرياض، السعودية، أكتوبر ٢٠٠٧.

٧- أحمد سمير: أهم القضايا والتطورات الاقتصادية الأخيرة وتأثيرها على الأمن القومي المصري، سلسلة قضايا، العدد ٥٠، فبراير ٢٠٠٩، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية.

٨- خديجة عرفة محمد: مفهوم الأمن الإنساني، سلسلة مفاهيم، العدد ١٣، يناير ٢٠٠٦، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية.

٩- يسري عزباوي: أحوال صحة المصري، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٠٠٩، ٩ يوليو ٢٠٠٧، مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية.

١٠-أحمد صالح: عاصفة تحرير الدواء، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢١٠، ٢٣ مايو ٢٠١١، مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية.

١١-اسعد حمود السعدون: الأمن الاقتصادي..القديم الجديد، جريدة اخبار الخليج، ٢٠١٠/٥/١١، البحرين.

١٢-ماجدة تامر: اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية، الحوار المتمدن، العدد ١١٩٥، ٢٠٠٥/٥/١٢.

١٣-ما هى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟، منظمة العفو الدولية، www.amnesty.org

١٤-أنشطة اللجنة الدولية في مجال الأمن الاقتصادي: نظرة عامة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر. http://www.icrc.org

١٥-وزير الصناعة والتجارة يحاضر في كلية الدفاع الوطني، وزارة الصناعة والتجارة، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٢/٣/٢٦، http://www.mit.gov.jo

١٦-محمد إسماعيل:الآثار الاجتماعية لإنعدام الأمن الاقتصادي، www.wasatiaonline.net

١٧-حسين عبد المطلب الأسرج: الثورة ومستقبل الأمن الاقتصادي للمصريين، www.alzoa.com

١٨-جميل عودة: مفهوم التنمية البشرية وأبعادها الإستراتيجية، ww.radiodijla.com

19- ILO Socio-Economic security programme, Definitions: What we mean we say "economic security", International Labor Organization.

20- Boštjan Udovič, Economic security: Large and small states in enlarged European Union, Centre of International Relations, University of Ljubljana, Slovenia.

21- Miles Kahler, Economic security in an era of globalization: definition and provision, The Pacific Review, Volume 17, Issue 4, United Kingdom, 2004.

22- Jacob S. Hacker, Gregory A. Huber, Philipp Rehm, Mark Schlesinger, Rob Valletta, Economic Security at Risk Findings from the Economic Security Index, July 2010, Rockefeller Foundation, USA.

23- www.Worldbank.org

24- www.icrc.org

25- www.Economicsecurityindex.org

العدد ٨٨ - السنة الثامنة
إبريل ٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٢٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤





المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org